

تقرير عن « لجنة شؤون الحج » بوزارة العدل

ضمن الخطة العامة التي وضعتها الدولة لخدمة حجاج بيت الله الحرام لضمان حفظ حقوقهم وممتلكاتهم ورد المظالم عنهم وبصفة وزارة العدل المسؤولة عن القضاة وكتاب العدل وبيوت المال ، فقد صدرت موافقة المقام السامي على إثبات وزارة العدل من بين الجهات الحكومية المشاركة في أعمال موسم الحج بناء على الخطاب رقم ٢٧٦٩٢ وتاريخ ١٤٠٠ / ١١ / ٢٨ هـ

دور فرع الوزارة

وحيث إنه يوجد لوزارة العدل فرع في مكة المكرمة ، فقد تم بتوجيه من معالي الوزير تولي أداء هذه المهمة والقيام بها والإشراف عليها لمدة ١٥ يوماً اعتباراً من ١٢ / ١ واختيار عدد من القضاة وكتاب العدل وعدد من مأموري بيت المال والموظفين ورفع تقرير عن تلك الأعمال والواجبات وكافة المستحقات لجهاز الوزارة . هذا وقد استمر الحال مدة خمس عشرة سنة والفرع يؤدي دوره المطلوب بتوجيهات معالي وزير العدل وفضيلة وكيل الوزارة .

لجنة شؤون الحج

نظراً لاختصاص وزارة العدل القضائي وإشرافها على التوكيل في مشروع الهدي والأضاحي بجانب توليها حفظ وحصر أموال وتركات الحجاج المتوفين لدى بيوت المال ورغبة في توفير أفضل السبل التي تحقق وتساعد على تأدية هذه الأعمال في أجواء مناسبة

والعناية بمتابعة ذلك مع الجهات ذات العلاقة وبناءً على المصلحة العامة والحرص على تطوير اللجنة المشاركة، فقد أصدر معالي الوزير قراره رقم ١١٠٦ في ٦/١٠/١٤١٥هـ بتشكيل لجنة باسم «لجنة شؤون الحج» تتكون من رئيس وعضوين وسكرتير يشرف عليها فضيلة وكيل الوزارة ويكون مقر عملها قبل موسم الحج في رئاسة محاكم مكة المكرمة وخلال موسم الحج في مني وعرفة، ومنحها صلاحية اختيار المشاركين والمتابعة والترتيب والإعداد والتجهيز وإيجاد المقرات وهي معنية بكل ما يخص الوزارة في موسم الحج.

مهام لجنة الحج

- ١- المتابعة والتنسيق مع كافة الدوائر الحكومية والمؤسسات ذات العلاقة بشؤون الحج.
- ٢- القيام بتسلم وتسليم مقرات المكاتب القضائية ومقرات الدوائر الشرعية المشاركة في أعمال الحج وغيرها.
- ٣- تتلقى اللجنة جميع الاقتراحات أو وجهات النظر التي ترد إلى الوزارة في شؤون الحج سواء من المشاركين أو غيرهم ودراستها ووضع التوصيات المناسبة لعرضها على معالي الوزير.
- ٤- الإشراف المباشر على مخيم معالي الوزير من حيث تسلمه وتهيئته بكافة المتطلبات.
- ٥- تقوم اللجنة بإعداد التقرير عن مستوى تنفيذ خطة الحج للعام المنصرم فور انتهاء أعمالها وتقرير آخر عن خطة عملها لموسم الحج القادم وما تراه اللجنة من مقترحات في مدة أقصاها أربعة أشهر قبل حلول موسم الحج.
- ٦- رفع تقرير عما تحقق من أعمال لقطاعاتها المشاركة في موسم الحج لرئيس لجنة الحج العليا صاحب السمو الملكي وزير الداخلية.

توسيع صلاحيات اللجنة

أصدر معالي وزير العدل قراره رقم ٢١٨ في ١٢/١/١٤١٨هـ بتعديل بعض أعضاء

تقرير

اللجنة السابقة وتحديد مدة عملها (٣٠) يوماً اعتباراً من ١٢ / ١ وتوسيع صلاحيتها ودعمها مادياً ومعنوياً لتعكس الصورة المطلوبة لوزارة العدل وتقديم أفضل الخدمات الشرعية وأيسر السبل القضائية لتحقيق مبدأ العدل والمساواة وقد حققت التطلعات بتنفيذ المهام المذكورة والصادرة بعد قيام أول لجنة، حيث تتولى الإشراف المباشر على كافة الأعمال ومنحها الصلاحيات واختيار المشاركين والإعداد والتجهيز والمتابعة وإعداد التقارير ودراسة المقترحات وتلافي السلبيات، فكان جهدها ملموساً ونتائجها إيجابية، واستطاعت بفضل الله، ثم بفضل الجهود والمتابعة المستمرة من معالي الوزير وفضيلة وكيل الوزارة أن تصل إلى المستوى المأمول والنتائج المثمرة وما زالت تواصل رسالتها ونهجها طبقاً للأهداف المنشودة.

الجهات المشاركة

١- فريق الإشراف العام والمباشر: ويتكون فريق العمل برئاسة فضيلة وكيل الوزارة ويشارك فيه فضيلة رئيس التفيتش القضائي وأعضاء لجنة شؤون الحج وبعض المسؤولين بالوزارة مع مساندة بعض الموظفين والمستخدمين وذلك لتهيئة مقرات القضاة وكتاب العدل ومقر معالي الوزير والمتابعة والتنسيق مع أصحاب العلاقة والإشراف العام والمباشر ومتابعة سير العمل.

٢- الجهاز القضائي: وتتكون من (١١) قاضياً يعملون في البت في القضايا المستعجلة التي تقع في الحرم والمشاعر المقدسة كقضايا النشل والمضاربات والمعاكسات وإثبات التنازل عن الإصابات والسكر والشعوذة، حيث يشارك مجموعة منهم في شرطة الحرم والبقية في مراكز الشرطة بمنى وينقلون مع الحجاج إلى عرفات ومزدلفة وهذا التوزيع يتم طبقاً لتوزيع مراكز الشرطة الموجودة في وحدات التحقيق التابعة للأمن العام وهي بمثابة (١٤) محكمة تضم عدا القضاة ٢٥ موظفاً ويختار الراغبون من المحكمة الكبرى والمحكمة المستعجلة بمكة ومحكمتي جدة والطائف لمدة (١٥) يوماً اعتباراً من ١٢ / ١ ويكون مع

كل قاض كاتبان ومستخدم وسائق .

مهام كتاب العدل

هذا وقد تم النظر خلال حج عام ١٤٢٢ هـ قرابة ٣٠٠ قضية .

٣- كَتَابُ العَدْلِ : ويشارك (٨) كتاب عدل من كتابة عدل مكة المكرمة لمدة (١٥) يوماً اعتباراً من ١٢ / ١ وذلك بالتعاون مع البنك الإسلامي في مشروع الإفادة من لحوم الهدي والأضاحي بالإشراف على الذبح ونظام الوكالات في مجازر المعيصم ووادي محسر ومسلىح مكة الآلي .

٤- إدارة بيت المال : ويشارك (١٧) موظفاً يتكون من مدير وموظفي بيت المال بمحكمة مكة المكرمة ومدير بيت مال محكمة جدة لمدة (١٥) يوماً اعتباراً من ١٢ / ١ وذلك للمشاركة في إدارة بيت المال بمنى لغرض حصر وجمع تركات المتوفين من الحج . ويتم تكليف (٤) منهم للعمل في مجمع الطوارئ بالمعيصم .

٥- فرع الوزارة بمكة : ويشارك مدير الفرع وستة من الموظفين للقيام بالأعمال الإسنادية للقضاة وغيرهم ومتابعة أعمال بيت المال وتجهيز السائقين والآليات من سيارات وغيرها ، حيث يصل عدد السيارات إلى ٣٠ سيارة وكذلك متابعة سير العمل الميداني .

٦- إدارة العلاقات العامة : ويشارك (٤) موظفين من إدارة العلاقات العامة بالوزارة وتكون مسؤوليتها متابعة أخبار معالي الوزير وأنشط اللجنة والمشاركين في أعمال الحج . هذا وقد أدت تلك الجهات دورها على الوجه المطلوب وحققت النتائج الجيدة وتطلعات المسؤولين وفق التوجيهات السامية من ولاية الأمر - حفظهم الله - تجاه خدمة حجاج بيت الله الحرام وتذليل كافة الصعاب التي تواجههم .

انطباعات

وفي نهاية التقرير كان للمجلة حوار مع عدد من القضاة الذين شاركوا في مواسم الحج

تقرير

الماضية ، فقد ذكر الشيخ أحمد بن عبدالله العجلان القاضي بالمحكمة المستعجلة بمكة المكرمة أنه سبق أن شارك (٤) مرات متتابة وأحيل إليه العديد من القضايا المتنوعة ، ففي موسم عام ١٤٢٢ هـ كان في مركز شرطة مجر الكبش بمبني ونظر في (٥٢) قضية نشل ثم الحكم في (٥١) قضية منها والباقي أرجئت وأحيلت إلى محاكم مكة وتعد تلك المخالفات الشرعية يسيرة جداً إذا ما قورنت بكثافة الوجود الهائل في الحرم والمشاعر المقدسة من الحجيج .

كما ذكر فضيلة الشيخ عبدالله بن عايض الظاهري القاضي بالمحكمة الكبرى بمكة والذي شارك في مركز شرطة مجر الكبش عام ١٤٢٢ هـ وقد نظر في (٥٢) قضية نشل انتهت منها (٥١) قضية وأحيل إلى المحكمة بمكة الباقي لوجود حد فيها كما ذكر أن الحاج إذا وقع في خطأ يحاكم عليه أثناء موسم الحج فإنه يمكن من اتمام حجه عن طريق الجهات الأمنية وذلك في حالة إيقافه وإلا من ينفذ الحكم عليه فإنه يطلق مباشرة بلا معوقات . ونحن بدورنا نقدر قدوم الحاج من أماكن بعيدة مما يجعل التعامل معهم فيه نوع من الشفقة بدون تجاوز أو مخالفة الأحكام الشرعية ، بل إن إقامة الحد عليه تطهير وتمحيص لذنوبه إن شاء الله تعالى .

كما ذكر فضيلة الشيخ صالح بن عبدالعزيز الطوالة القاضي بالمحكمة الكبرى بجدة أن المشاركة فعالة في موسم الحج وتخفيف وعون للحاج ، فقد سبق أن شاركت في موسم عام ١٤٢١ هـ بمركز شرطة منى الوادي وبلغت القضايا المنظورة لدي (١٢) قضية انتهت جميعها بحكم شرعي ، كما أن بعض القضايا الكبرى يصادق عليها ثم تحال إلى المحكمة الكبرى بعد الحج وحول تمكين الحاج المخالف من اكمال مناسك الحج يتم ذلك عن طريق الجهات الأمنية وليس هناك شيء أبديه إلا أنه يتطلب استقلالية مقر القاضي في المشاعر ويكون مدخله تجاه الطريق حتى يستفيد الجمهور من مراجعة القاضي وأخذ الفتوى وطرح بعض الإشكالات ويكون ذا علامة واضحة بلوحة إرشادية تشير إلى وجود قاض ، حيث إن وجوده داخل مركز الأمن يقلل من أهميته .